الندوة الاقليمية للإدارة المعاصرة في الدول العربية

مجموعة العمل الأولى

الموضوع: الإدارة المالية في المؤسسات العامة من منظور النزاهة والشفافية والمساءلة.

موضوع النقاش: كيفية تطوير الإدارات المالية بالجهات الحكومية بما يعمق اسس النزاهة والشفافية والمساءلة.

تم التطرق إلى المجالات الحيوية بالنسبة للمسؤولين عن الإدارات المالية في المؤسسات العامة من منظور النزاهة والشفافية والمساءلة في هذا الإطار كان هناك إجماع من قبل المشاركون على أن اهم عامل حيوي من حيث الأولوية هو العامل السياسي اي ترسيخ هذه الأسس من قبل الإدارة السياسية للدولة

على صعيد العوامل الحيوية تم التوصل إلى ما يلي:

1. بالنسبة للنزاهة، العوامل الحيوية هي:
   a. التعويض المالي المناسب للمسؤول
   b. الإختيار السليم للمسؤول من حيث المؤهلات الأخلاقية والعلمية
   c. تطوير القناعة عند المسؤولين.
2. بالنسبة للمساءلة، العوامل الحيوية هي:
   a. توفر السياسات الصحيحة
   b. توفر القيادة الصحيحة التي تعزز مبدأ المساءلة

c. توقيت المساءلة أي متى يتم تطبيقها (أن لا تكون بعد الحدث بفترة طويلة) مع توفر الإجراءات الوقائية.

d. طريقة تطبيق المساءلة وشفافيتها

3. من حيث الشفافية أهم العوامل هي:

a. شفافية التخطيط

b. شفافية التنفيذ

c. ترسيخ مبدأ الشفافية لدى الأشخاص ذوي الصفة العامة أي المسؤولين

وكمبدا عام فإن أحد العوامل الهامة التي تسهل ما سبق ذكره هي الديمقراطية.

كما تطرق المشاركون إلى الإجراءات الواجب إتخاذها لتحديث الإدارة المالية بغية تعميق وتطبيق أسس النزاهة والشفافية والمساءلة، حيث توجهت المقترحات إلى ما يلي:

1. مواكبة التطورات الحديثة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المساعدة على الرقابة والمساءلة والشفافية.
2. تحديث وسائل العمل من حيث توثيق المعلومات وإمكانية الإطلاع عليها بسهولة.
3. إعادة النظر في مستوى الدخل للموظفين
4. لا مركزية الرقابة أي عدم حصر الرقابة في جهة واحدة من الحكومة بحيث يكون لدى كل مؤسسة حكومية جهه رقابة تتبع إجراءات رقابية داخلية فيما يتعلق في الرقابة السابقة والموازية واللاحقة.
5. أعتماد مبدأ تقييم الأداء المالي والإداري بحيث يتم وضع أهداف ومعايير لكل مسؤول يتم محاسبته عليها كل عام و تحديد مستوى الأداء لهذا المسؤول إلا أن هذه المؤشرات لا

يجب أن تقتصر على الجانب المالي حيث يجب تقييم المسؤول من ناحية تنمية الكوادر البشرية والمؤسسة التي يعمل بها

6. استمرارية التوعية والتثقيف والتأهيل والتعليم بالنسبة للكوادر البشرية مع ترسيخ البعد المالي للمسؤولين غير الماليين.
7. التطوير المستمر لسياسات وإجراءات العمل بما يتناسب مع لوازم العمل.
8. تخفيف البيروقراطية وتحويل السياسات والإجراءات من عائق إلى عامل مساعد في ترسيخ النزاهة والشفافية والمساءلة.

فيما يتعلق بالأمثلة على إصلاحات طبقة حيدثاً في بلد عربي وأتت بثمارها من ناحية تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات المالية من أجل زيادة مستوى النزاهة والشفافية والمساءلة.

تعرض المشاركون إلى تجربة تغيير قانون الضريبة في مصر حيث اتى هذا التغير ليتعامل مع البعد الإجتماعي من ناحية التكلفة على المواطن إضافة إلى سهولة إعداد الإقرارت الضريبية مما ساعد على تشجيع الشفافية مصاحبة بعقاب المخالفات عند حدوثها.

كما تطرق المشاركون إلى تجربة حكومة دبي متمثلة في تطبيق أساليب الإدارة في القطاع الخاص على بعض المبادرات الحكومية حيث تمركزت هذه الأساليب في ترسيخ مبادء النزاهة والمساءلة والشفافية.

فيما يتعلق بالمساءلة وآلياتها والإجراءات الرادعة لمنع السلوك المنحرف في إدارة المال العام، عاد المشاركون وأكدو على مبادء تقييم الأداء وشفافية المساءلة وعلانيتها وطرق تطبيقها وما هي نتائجها وعواقبها وتبعاتها حيث أن لم تتوافر هذه العوامل لن يكون هناك جدوى من المساءلة.

فيما يتعلق بالعناصر الواجب توافرها في بيئة ونظم العمل في الإدارة المالية حتى تزداد النزاهة وترعى الشفافية وتتوفر أساليب المساءلة، أكد المشاركون على وجوب التطوير المستمر للإجراءات والسياسات المستخدمة في تنفيذ العمل كما أكدو على التأهيل المناسب للكوادر البشرية والإختيار الصحيح لها ومستوى الدخل المتعلق بها، من ناحية أخرى تم التطرق إلى أهمية سهولة الوصول والإطلاع على المعلومات مما يدعم من الشفافية بالإضافة إلى إعطاء الصلاحيات للمسؤولين في تنفيذ أعمالهم اليومية وتوفير وسائل العمل الحديثة لهم.

فيما يتعلق بالدروس المستفادة في مجال الإدارة المالية من واقع الدراسات الوطنية التي قدمت في الندوة، أتت الملاحظات حول هذا بشكل مثير للإهتمام حيث أوضح البعض أن الجهات التي تم توجيه الإستبيانات لها ليست بالجهات المناسبة كما أبدى البعض بأن هذه الدراسات جاءت تشخيصية ولم تأتي بتوجيهات عملية ومن ناحية أخرى احتوت بعض هذه الدراسات على أخطاء جسيمة توضح عدم إلمام الجهه المعدة بالواقع الموجود على الأرض، كما أثار البعض تساؤلات حول كيفية اختيار الجهات التي ساهمت في الاستبيان.

من النواحي الإيجابية أوضح المشاركون بأن هذه الدراسات كانت نقطة بداية جيدة لمعالجة المواضيع قيد المناقشة، كما أنها أثبتت أن العامل المشترك بين جميع الدول المشاركة هو وجود قوانين متعلقة بالنزاهة والمساءلة والشفافية إلا أن الإختلاف جاء في مدى تطبيق هذه القوانين.

أما فيما يتعلق بالاقتراحات والتوصيات القابلة للتطبيق والعوامل الواجب توافرها لإنجاح هذا التطبيق، جاء مقترح الديمقراطية النسبية كتوصية أولى دائمة لمعالجة هذه الأمور، كما جاء مبدأ العدالة الإجتماعية كعامل مساعد، وتم التركيز على وجوب ترسيخ نزاهة القضاء والجهات الرقابية واستقلاليتها إضافة إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية استيعاباً من المجموعة إلى أن

مشاكل النزاهة والشفافية والمساءلة نابعة من عوامل الاجتماعية والاقتصادية كما أكد الحضور على وجوب أحترام قرارات الجهات الرقابية والإلتزام بتنفيذها، وأخيراً تم التركيز على محتوى ومستوى البرامج التعليمية للأجيال القادمة بحثي يتم ترسيخ هذه المبادئ لدى هذه الأجيال التي سوف تأخذ مسؤولياتها في المستقبل.

فيما يتعلق في متابعة هذه التوصيات على المستوى الوطني، التزم المشاركون بنقل النقاش الذي تم التطرق إليه في هذه الندوة إلى جهات فاعلة في الدول المعنية مثل مجالس الشعب أو الوزارات.

كما أقترح المشاركون عقد هذه الندوة بشكل دوري وربما نصف سنوي لضمان استمرارية التواصل وتبادل الخبرات، إضافة إلى أعداد قائمة بعناوين المشاركين حتى لا ينحصر التواصل بالإجتماعات وإنما يتم التواصل بين شخصين بشكل مباشر، كما أكد الحضور على ضرورة أبقاء المشاركين مطلعين على آخر التطورات المتعلقة بهذه المواضيع، كما اقترح المشاركون إلى وجوب محاكاة هذه الندوة لبرنامج الإصلاح في الجامعة العربية وإعلام الجامعة بنتائج هذه الندوة والندوات اللاحقة.

ختاماً، أبدى بعض المشاركون نيتهم بإعداد تقرير عن هذه الندوة وتوزيعة على النواب في مجالس الشعب لبدء مناقشة هذا الموضوع بشكل موضوعي وعملي بما يتناسب مع ظروف كل دولة، كما أقترح المشاركون على منظمي الندوة مشاركة نتائجها مع مجالس الشعب للدول المعنية بالطريقة التي تراها مناسبة.

كما عبر المشاركون عن الأثر الإيجابي الذي تركته الندوة لديهم وبالذات مجموعات العمل الخاصة حيث أتت مركزة وتطرقت إلى مواضيع مهمة وحساسة.